



جانب من الجلسة



الغانم مترأساً جلسة البرلمان أمس

النفقشات الحادة سيطرت على الجلسة .. والنصاب أجل التوصيات إلى الأسبوع المقبل

مجلس الأمة .. غضب نيابي عارم بشأن

الغانم: نعم هناك من لا يريد تطبيق اللائحة .. وإذا فيه أحد النواب يقول إن العقوبة لا تهمه .. راح نعلمه

ماحدث سيبحث في مكتب المجلس .. وإذا تم الاتفاق على أخذ إجراء سنطبقه فوراً

طلب نقطة نظام ولم يتطرق
الأخ المتحدث أسهم، واعتقد
أن ما ذكره الأخوان الآن نقاط
جوهرية، واثمني ألا يتكرر هذا
الامر مرة أخرى ففتح في مجلس
انجاز وأحدث في الامس أن من
حق الرئاسة أن تنطبق ما يجب
شطب.

فبصل الدويسان: لا يغفل أن
يصار حق رئيس جلسة الامس
ولا يعطيني الحق في التحدث
بالرغم أنه تم اللسان بشخصي
وتم لوي عنق الحقيقة وبعض
الصحف اليوم نعمدت لوي
عنق الحقيقة وللأسف الرئاسة
امس تصرفت بتعسف ولم تعط
الفرصة للحديث.

عادل الجار الله الخرافي: ندير
مجلساً اذن نطبق اللائحة والكلام
الذي يخرج من غير تنظيم بساء
فهمه... اذا لم تستمع احترام
قسمنا فلماذا نقعد في قاعة عبد
الله السالم.. مبارك الخرينج
كسكن حاول تطبيق اللائحة
امس ولكن لم يستطع.

حمدان العازمي: فعلا ما
يحدث انه عندما يتكلم احد
النواب دائماً يقطعون.. اعتقد
ان الحكومة عندما تاتي في قاعة عبد
الله السالم.. مبارك الخرينج
كسكن حاول تطبيق اللائحة
امس ولكن لم يستطع.

عسكر العفري: قاعد اشوف ان
الحوار يدور عن التمييز على ما
حصل امس واحداً لم يخرج احدا
في حديثنا امس، انما تحدثنا
عن الخطاب السامي وبخطوط
عريضه ولم نستطع التحدث
.. 200 واحد يقطعوننا وكاننا
موقوفون.. لا، نحن نواب الأمة
ولنا احترامنا وتحدثت امس
في صلب الموضوع وفي الامور
الثقافية وغيرها ليش يزعلون
النواب.. واذا في عهدك يا ابو علي
(يقصد الغانم) يسكرون خلقاً
فهذه مشكلة احنا في عهدك
شفنا الصرية في ابداء الراي
.. انما قلت الصراحة بالنسبة
لوزير الصحة ويزعل من يزعل
وبرضى من يرضى.. ابو علي اذا
انت شايف ما حصل امس خطأ
احنا مستعدين للاعتذار.

الغانم: انما لم اكن موجودا
بالامس وساسال نائب الرئيس
ووجهت الامانة بسط اي شي
فيه خروج.. نعم هناك من لا
يريد تطبيق اللائحة.. واذا كان
احد من الاعضاء يري ان تطبيق
اللائحة على اي نائب من النواب
قلبتهم بطلب واذا فيه احد
النواب يقول امس ان العقوبة لا
تهمه ولا يعترف فيها فراح نعلمه
كيف تكون العقوبة.. وبالنسبة
لما حدث امس سيبحث في مكتب
المجلس وساطلب من نائب
الرئيس ان يشرح للمكتب ما
حدث واذا تم الاتفاق على اخذ
اجراء سنطبقه فوراً.

نائب الرئيس مبارك الخرينج

نرفض اتهام أحد
النواب لرجال الأمن
«بوجود ممارسات
تعسفية» بحق
متهمي «خلية
العبدلي»



الشيخ محمد الخالد يؤكد تطبيق القانون على الجميع

خلال لقائه مكتب المجلس امس
ابدي اعجابه بهذا المجلس..
ونتمنى الابتعاد عن الشاحنات
وما يسيء لبلاد البرلمان
والعمل على دعم التعاون
والوحدة الوطنية.

نبيل الفضل: ماحدث امس
في الجلسة امر مرفوض ونوع
من الموضي ويجب منح النائب
فرصة بالحديث والصراخ بدون
ميكروفون لمقاطعة المتحدث لا
يجوز.

عبدالله النميمي: اذا طلب
ان يكون لنا موقف في قضية
خارجية من صاحب السمو فلن
نتواني.. وسنودع بمسوط من هذا
المجلس واثنى عليه امس.

مبارك الحريص: يجب ان
يكون هناك تدخل حاسم من
الرئاسة بالنسبة لتطبيق المادة
83 من اللائحة
مبارك الخرينج: اشكر الاخوه
الذين اساروا هذا الموضوع
وانا امس ادرت الجلسة ومن
للؤسف ان بعض الاخوان لم
يطبقوا اللائحة وبعض النواب

القضية لا تزال منظورة أمام المحكمة
ودرجات التقاضي تكفل للمتهمين
حق الدفاع وإثارة كل الأقوال

مطالبين بتصحيح الأوضاع
الرياضية لتعود الى عصرها
الذهبي.
وفيما يلي تفاصيل الجلسة
الفتح رئيس مجلس الأمة
مرزوق الغانم الجلسة، ثم تلا
الامين العام اسماء الحضور من
النواب والوزراء واعتذر عن

يوسف الزلزلة: سمو الامير



الشيخ صباح الخالد يتحدث خلال الجلسة

ما تحدث به أحد النواب «حمل كثيراً من
التناقضات بتوجيه تهم لا تمثل الكويت
وسمعتها»

لواح ونظم دولة الكويت «ونحن
لا نتنظر إلى حجم الجالية بقدر
ما ننظر إلى بسط الأمن في
الدولة».

وشاقش المجلس الأوضاع

الرياضية حيث صب النواب
حولى الآن هم في النيابة العامة
جام غضبهم على طريقة إدارة
الرياضة في البلاد بما جعلها
تكون في ذيل قائمة دول العالم



نقاشات جانبية

صباح الخالد:
الكويتيون ضربوا
مثلاً يحتذى في
تماسك الصف
الوطني وتجاوز
أخطر الظروف

قال الصانع إن (الأوقاف)
خصصت خلية الجمعة المقبلة
تحت عنوان (مروس وغير من
خطاب صاحب السمو أمير البلاد
حفظه الله تعالى) وعمتها على
جميع مساجد البلاد.

وأضاف إن سمو أمير البلاد
الشيخ صباح الأحمد الجابر
الصباح رسخ في نطقه السامي
الأخير بافتتاح دور الانعقاد
الرابع للفصل التشريعي الرابع
عشر لمجلس الأمة قيم المحبة
والإخاء وتوحيد الكلمة.

وأكد نائب رئيس مجلس
الوزراء وزير الداخلية الشيخ
محمد الخالد أن اشقاءنا المقيمين
لهم كل التقدير والاحترام في
ظل القانون والنظم واللوائح
الخاصة بدولة الكويت.

وقال الشيخ محمد الخالد
خلال رده على أحد النواب في
جلسة مجلس الأمة التكميلية
أمس إنه لن يسمح لأي كان ومهما
كان حجم الجالية الموجودة
في الكويت بمخالفة القوانين

وأوضح أن ما تحدث به
أحد النواب «حمل كثيراً من
التناقضات تارة في تأييد النيابة
العامة وتارة في مخالفتها في
شان الاتهامات الموجهة فضلاً
عن قفز على النتائج (الأحكام)
بتوجيه تهم لا تمثل الكويت
وسمعتها».

وأضاف أن النائب «جاء

عمر الرشيد
ومصطفى كامل

وافق مجلس الأمة في جلسته
التكميلية أمس على إحالة
الخطاب الأميري الذي افتتح
به دور الانعقاد العادي الرابع
من الفصل التشريعي الـ 14 إلى
لجنة اعداد مشروع الجواب على
الخطاب الأميري البرلمانية.

واستكمل النواب في جلسة
امس مناقشة الخطاب الأميري
مشدين على ضرورة «الإصلاح
الاقتصادي الحقيقي» ومعالجة
الاختلالات في ظل ميول أسعار
النفط ووضع خطة اقتصادية
فاعلة لمواجهة أي أزمات أو
تداعيات اقتصادية عالمية أو
إقليمية مستقبلية.

وأكد النائب الأول لرئيس
مجلس الوزراء وزير الخارجية
الشيخ صباح الخالد أن الكويتيين
ضربوا خلال الأشهر الأربعة
الماضية بعد حادث تفجير مسجد
الإمام الصادق «مثلاً يحتذى به
في وحدة وتماسك الصف الوطني
وتجاوز أخطر الظروف التي مر
بها أمن واستقرار البلاد».

ورفض الخالد خلال اتهام أحد
النواب لرجال الأمن «بوجود
ممارسات تعسفية» بحق المتهمين
في قضية الخلية الإرهابية (خلية
العبدلي) مشدداً على أن «القاضي
والدائي تحدث عن موقف الشعب
والقيادة الكويتية في مواجهة
الإرهاب وإشادة صاحب السمو
أمير البلاد بالشعب الكويتي
وبرجال الأمن وورعهم في
حفظ الأمن والاستقرار في هذه
الظروف الصعبة».

وأوضح أن ما تحدث به
أحد النواب «حمل كثيراً من
التناقضات تارة في تأييد النيابة
العامة وتارة في مخالفتها في
شان الاتهامات الموجهة فضلاً
عن قفز على النتائج (الأحكام)
بتوجيه تهم لا تمثل الكويت
وسمعتها».

وأضاف أن النائب «جاء
بتهمة لم تلتها المحكمة ولم تبت
بها بعد» حيث لا تزال القضية
منظورة أمام المحكمة في درجتها
الأولى مشيراً إلى أن المحاكم في
البلاد بدرجات التقاضي الثلاث
تكفل للمتهمين ومحاميهم وفق
الضمانات الدستورية حق الدفاع
وإثارة كل الأقوال التي أدلوا بها
تحت أي ظروف.

ومن جانبه أكد وزير العدل
ووزير الأوقاف والشؤون
الإسلامية يعقوب الصانع
عدم جواز المساس بالسلطة
القضائية وبعادتها وبأعمال
النيابة العامة وفق المادة 162
و 167 من الدستور.

وأضاف الصانع خلال الجلسة
أن النيابة العامة شعبة من شعب
القضاء «ولسان بها أو بالقضاء
هو امر غير مقبول» مطالباً
رئيس مجلس الأمة بشطب كل
ما بعد مساساً بالنيابة العامة
والسلطة القضائية من المضطربة
بشان ما وجهه أحد النواب من
اتهامات بوجود تجاوزات من
جهة التحقيق للمنفعة بالنيابة